

انعكاسات البيئة الاجتماعية

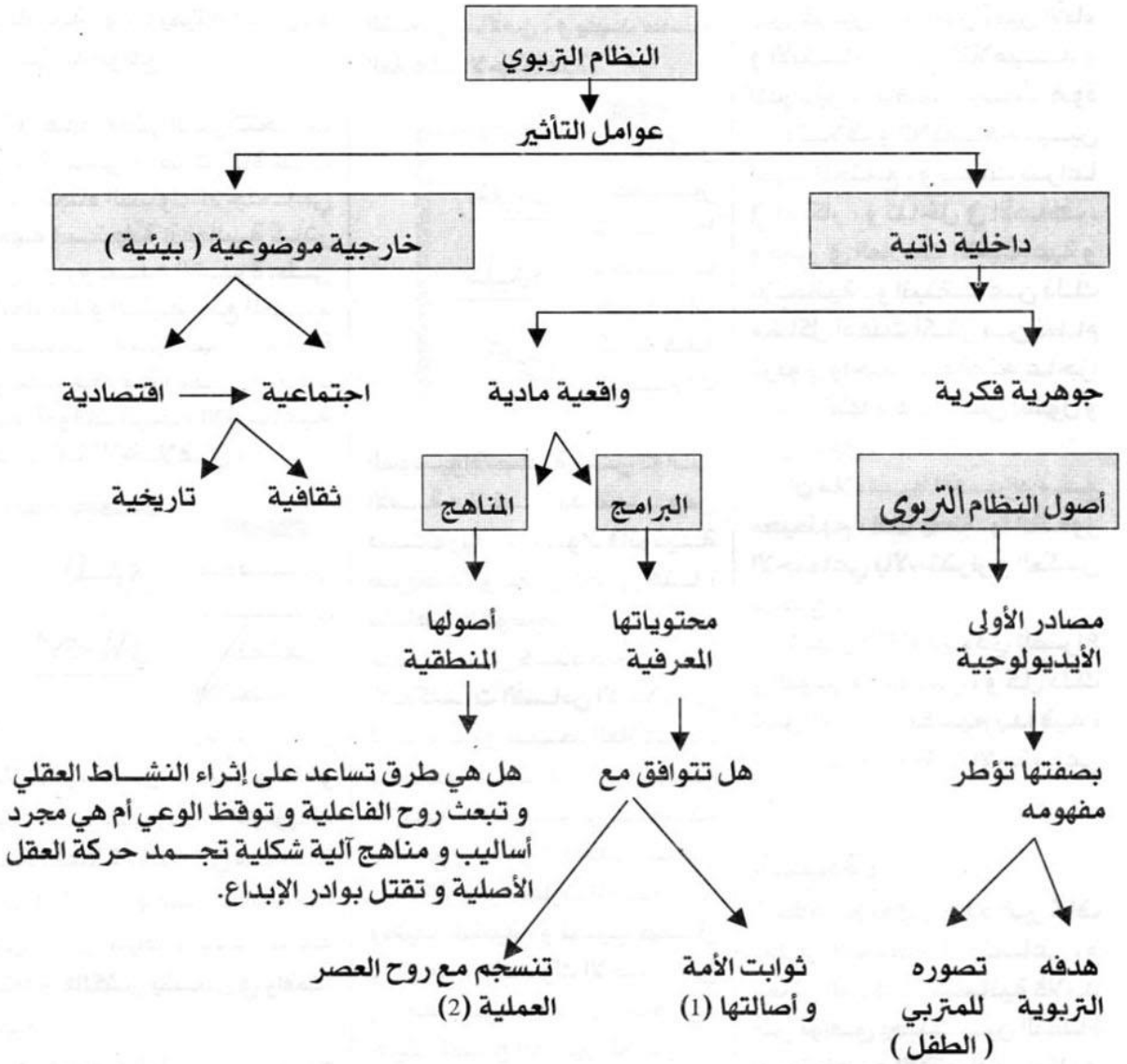
و العوامل الاقتصادية على النظام التربوي

وردة معري

أستاذة الفلسفة ثانوية : ابن باديس قسنطينة

إن الأهمية الاجتماعية للتربية إنما تمثل من خلال تأثيرها في المواطنين الراشدين في المستقبل ، في عملهم ، و معارفهم و أفكارهم ، و مشاعرهم و قيمهم و اتجاهاتهم ، فإذا كانت الأوضاع التربوية و الاجتماعية اليوم في صيرورة و ثابتة و خطيرة غير مرغوب فيها ، نظرا لاحترام الوضع الاجتماعي ، و بما أن صورة الأماكن التي تمدنا بها التربية هي :

بناء مواطن اعمق تجربة إنسانية و روحا جمالية و أوسع ولاء لقيم الجماعة أو الأمة التي ينتمي إليها ، فإننا لا نكون مبالغين إذا ما صرحنا بالقول : إن ما يجري في واقعنا يجب عن التساؤل الحتمل الطرح .
الأيحق لنا أن نحمل المنظومة التربوية جانبا من تبعات الواقع المعيشي ، لا سيما و إنما أحد العوامل المسؤولة بالنظر لعموم التطورات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، إذ نرى أن المنظومة التربوية الراهنة لم تعد مناسبة ، و بالتالي أصبح من الحتمي تطوير و تغيير هذه المنظومة بصفتها لا تتوافق من حيث أصولها مع طبيعة الذات البشرية ، بدليل هذه الانعكاسات السلبية في الواقع ، و بما أنها متصفة بالقسر و الإكراه فهذا كاف لإثبات بطلان فاعليتها من جراء طرحها لأزمة تلاشى الوعي و التقليل من سيطرة النزعة الإنسانية في سياق السلوك الاجتماعي العام .



متحررة، مناطق متوقعة و مغلقة، و متزمته، و مناطق منسلخة مستغربة، بين معتقدات و اعراف بيئة و أخرى، بين نظام التربية بالمدرسة و أسلوب البيت في التوجيه و التهذيب، بين جملة القيم و المبادئ التي تميلها البرامج

الطابع الاجتماعي العام كما تمدنا به الملاحظة الأولية قائم على خاصية :

- اختلاف العادات الاجتماعية بين أسر محافظة و أخرى

**علاقة السلوك الاجتماعي
بالمركز الاجتماعي و
الاقتصادي**

التعليمية ، و ما يميله الدين ، و ما يفرضه الواقع .

- كل هذه الأطر التي تتجاذب تربية النشئ فرضت تناقضات أدت لاتجاه السلوك الاجتماعي وجهة استجابة انفعالية كأثر للتوتر ، و عدم القدرة على الانضباط و التكيف مع المحيط الاجتماعي ، معاناة صارت سائدة ، و صفة ملازمة بفعل : وجود هذه المعوقات البيئة الاجتماعية ، بالإضافة للاختلاف في :

المسنوى
الاقتصادي
فانخفاض
المستوى
الاجتماعي و
الاقتصادي
يعتوق

علاقات الطفل الاجتماعية ، و يؤثر سلبا على رسالة التربية ، هذه الإعاقة تشكل في شخصية الطفل شذوذا و انصرافا لئتمسه من خلال سيادة وهيمنة نزعة التغيير فالكثير يتساءل في واقعنا اليوم :

ما هذه الثورة العارمة التي تجتاح مختلف أبعاد و نواحي واقعنا فتحنو به واقعنا المذهل ، لم يعد هناك شيء ثابت في المجتمع ؟ الواقع أن ذلك راجع لاختلاف العادات و المستويات الاجتماعية ، و الاقتصادية للشرائح المختلفة ، الأمر الذي يزعزع الأنماط السلوكية الثابتة ، و يستدرج المجتمع من حيث يصعب عليه الاستقرار و النظام ، و يبدد

الشعور بالأمن ، و يلبد سماء العلاقات الاجتماعية .

تغيرات
سلية
تطور
إن الخطر
ليصير
شبحا
داهما
حتما إذا
كانت هذه
التغيرات

السوسيواقتصادية تمس ثوابت الأمة و لا تستند لنصوص دستورية ، و مواد قانونية صريحة ، و المثل الحي هنا : ظاهرة الخوصصة . لعل أول متضرر من هذه التغيرات و الانعكاسات الأساس الأخلاقي للسلوك ، و ضبط العلاقات ، بصفته الأرضية التي تسعى التربية لتأسيسها في شخصية المجتمع و بالتالي إذا حدث مساس بهذه الأرضية صارت التربية ذات وظيفة شكلية ، و نصيب ضئيل في توجيه السلوك الاجتماعي يضعف تدريجيا إلى أن يختفي ، حينها تصبح المعايير التربوية و الوسائل التعليمية ، و مختلف القواعد و الضوابط و القيم السلوكية أصنام نظام قديم ، لم يعد له في الواقع الجديد المتشابك أي دور أو أية أهمية و مفعول .

إذن : التحديات الاقتصادية ، و التجديدات التربوية غير الملائمة تؤدي حتما لاهتزاز المعايير الأخلاقية ، و ينعكس ذلك على السلوكات الاجتماعية ، من خلال ما نلاحظه من تناقضات

بين المربين و المتربين ، بين الآباء و الأبناء بين التلاميذ و المدرسين ، تناقضات وسعت هوة الاختلاف و اللاتفاهم ، بين أفراد المجتمع ، و سجلت صراعا في الأفكار ، و تداخل في الأهداف ، و فتور في العلاقات الاجتماعية و الإنسانية ، و انبثقت عن ذلك مشاكل أذهلت أكثر من نظام تربوي واحد ، و أوقفت عاجزا حائرا تائها و هنا نخلص للقول و دون خجل :

1 أن ملاءمة الأفراد مع محيطهم : إنما يحققها الشعور الاجتماعي بالاستقرار و العكس صحيح .
2 فقدان التلاؤم يؤدي للصراع و التوتر و الفوضى ، و كل ذلك ليس للأفراد أنفسهم يدا فيه ، إنما يعزى للنظام الاجتماعي العام و بالتالي :

النتيجة :

النظام التربوي وحده غير كاف لخلق الانسجام الاجتماعي ، و إنعاش العلاقات الإنسانية فلا بد من توافق يحدث بين النظام الاجتماعي و الاقتصادي بادنا ، و بذلك يسهل وضع الفروض لاحتمال قيام نظام تربوي قويم و عاقل .

هل معنى ذلك إعفاء النظام التربوي من تبعات الواقع القائم؟ انعكاسات النظام التربوي على السلوك الاجتماعي : يمكننا التماس هذه الانعكاسات بالعودة لتصفح آثار النظام التربوي القديم و الحديث بصفته أعني

سلوكات التلاميذ ومختلف الشرائح الاجتماعية ؟ على أن أغلب الاعتقاد في نجاح التربية إنما يتوقف على مدى تحقيقها لهذه الخصائص الشخصية الوطنية الإنسانية .

أثر الوسائل

والطرق التربوية

في السلوك

هذا الأثر نستقرئه من خلال النظام التعليمي في المدرسة الأساسية بصفته ،

القاعدة لهذا النشاط والذي هو مقتبس من طريقة التعلم التي حددت معالمها المدرسة السلوكية المادية ، إضافة للدلالات والمحتويات الفكرية والعرفية ، والمنهجية للمرحلة الثانوية من مراحل التعليم ، مع إدراج عام للمرحلة الجامعية أيضا ، نجد أن :

1 / تناقضات وعدم انسجام وعدم تماس بدت آثارها واضحة في المستوى التحصيلي بصفته يتطرق له الضعف والانحطاط شيئا فشيئا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية أخطر ، توتر وآلية اندفاعية في سلوكات التلاميذ والطلبة الذين أنجبهم هذا النظام .

2 / كما أن تلقائية نشاط الروضة وعدم تقيدها بنظام معين وبرامج محددة ، في أغلب

الأحيان ، أضف محاولة فرض هذه المؤسسات وكذلك في المرحلة الابتدائية الأولى أعني السنة الأولى والثانية من التعليم الابتدائي ، ذكر المحاولة في فرض نظام صارم وثابت بحيث يقيد شخصية وسلوك الطفل ويلزمه بالإنضباط ، يؤدي لكبت ميولاته الطبيعية للنشاط ، والحيوية ، وعرقلة صرف الطاقة الغريزية التلقائية الطبيعية في سلوكه ، فمعاملة الطفل كما لو كان راشدا يجعل هذه المعايير والأساليب الخاطئة تتجه بشخصية الطفل اتجاهها سيئا يحدث مع الوقت تشويشا في سلوكه وفقدان لتوازنه النفسي ، وتضل رغبته للحركة والنشاط قائمة في سلوكاته ، ولا مانع أن يتجه لإشباعها في مراحل متقدمة ، بالنكوص والعودة لمرحلة الطفولة ، هذا أحد الافتراضات المفسرة للفضوى .

والاضطراب وعدم الاستقرار في السلوك الاجتماعي ، فإذا كانت الحكمة تؤكد أن خطأ طبيب يؤدي بحياة شخص ، فإننا نجازف بالقول ووفق لمررات معينة : بأن : خطأ نظام تربوي يؤدي بمجتمع بأسرة لا محالة . لأن النظام الأكثر نجاحا هو الذي يساعد الأفراد على التوافق والتكيف الاجتماعي والنفس لا العكس .

إذ : المعايير والمقاييس المحايدة لاهتمامات الفرد البشري وطبيعته ، ومتطلبات نمو شخصيته ، ونضجه اجتماعيا ،

ونفسيا واقتصاديا تخلق عائق وعقبات في تكيفه لأن تلاؤمه يصير جد صعب ، مما يؤدي لنمو روح التمرد وعلى هذه النظم المنحرفة والمعايير غير الحكيمة في سيكولوجية المجتمع ، تمردا يلحق الضرر والمساس بمختلف بنياته ، ومؤسساته (المجتمع) كأنماط سلوكية الغرض منها التخفيف من حدة التوتر البسيكوسوسيولوجي الذي تطرحه عقبات بيئية تعيق نمو ملكات وإمكانات الأفراد بشكل سوي معقول وطبيعي .

ولذلك فالقاعدة العامة في أغلب المجتمعات تؤكد أنه كلما كانت الإمكانات الفعلية في البيئة والمتوفرة لإشباع حاجات الأفراد أكثر كلما كان السلوك الاجتماعي أقرب لروح المبادرة والانسجام ، والتلاؤم والمشاركة الوجدانية الإيجابية ، وباعثا على النهوض بالسلوك الاجتماعي وارتقائه لمستوى الأبنية الثقافية والحضارية الراقية .

خاتمة القول

صار من الضروري البحث عن منهج ناجح لتنمية العلاقات الاجتماعية السليمة ، والتربوية القويمية بتضافر القانون مع العرف والتربية من جانب وتلاؤم النظام التربوي والمعايير السوسيو اقتصادية مع طبيعة المواطن بصفته كائن تبشري في الطليعة من جانب آخر .